

جمهوريّة مصر العرّاق



رئاسة الجمهورية

الوقائع المصرية

مُلحق للجريدة الرسمية

الثمن ١٢ جنيهاً

الصادر في يوم الخميس ٢٣ ذي القعدة سنة ١٤٤٣
الموافق (٢٣ يونيو سنة ٢٠٢٢)

العدد ١٤١
(تابع)

السنة
١٩٥٥هـ



الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

قرار رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٢

بشأن ترقية الموظفين الخاطئين بأحكام قانون الخدمة المدنية

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

بعد الاطلاع على الدستور :

وعلى قانون الهيئات العامة الصادر بالقانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ :

وعلى قانون الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة الصادر بالقانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٦٤ :

وعلى قانون الإدارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة

لها الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ :

وعلى قانون نظام الإدارة المحلية الصادر بالقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ :

وعلى قانون تنظيم شئون أعضاء المهن الطبية العاملين بالجهات التابعة لوزارة الصحة

والسكان من غير المخاطبين بقوانين أو لوائح خاصة الصادر بالقانون رقم ١٤ لسنة ٢٠١٤

ولائحته التنفيذية :

وعلى قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار معايير توصيف وتقدير الوظائف الصادر بقرار رئيس الجهاز المركزي

للتنظيم والإدارة رقم ٣٥ لسنة ٢٠١٩ :

وبناءً على ما عرضه رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة :

وبعد موافقة مجلس الوزراء بجلسته المعقودة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/٨ :

قرر :

(المادة الأولى)

يسري هذا القرار على الموظفين بالوزارات والمصالح والأجهزة الحكومية ووحدات الإدارة المحلية الخاضعين لأحكام قانون الخدمة المدنية الصادر بالقانون رقم ٨١ لسنة ٢٠١٦ والعاملين بالهيئات العامة الاقتصادية والخدمية والاقتصادية الذي يعدل قانون الخدمة المدنية المشار إليه . الشريعة العامة لهم .

(المادة الثانية)

يرقى الموظفون الذين أقروا في مستوياتهم الوظيفية حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ مدةً لا تقل عن المدد البيانية المحددة قرین كل مستوى وظيفي إلى المستويات التي تعلوها وفقاً للجدول التالي وذلك اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/١ ، مع احتفاظهم بالأقدمية بالمستوى الوظيفي بعد الترقية ، على ألا تتعدى ترقية الموظف مستوى وظيفي واحد ، شريطة التأكد من تسكين هؤلاء الموظفين طبقاً للوضع في ٢٠١٦/١١/٢ استناداً إلى المادة الرابعة من قانون الخدمة المدنية المشار إليه ووفقاً للجداول أرقام (١، ٢، ٣) المرفقة له .

المدة البيانية الالزمة للترقية إلى المستوى الأعلى				المستوى الوظيفي
مجموعة الوظائف الحرفية والخدمة المعاونة	مجموعة الوظائف الكتابية والفنية	مجموعة الوظائف التخصصية	مجموعة الوظائف	
الخدمة المعاونة	الحرفية			
—	—	—	—	الأول (أ)
—	—	٣ سنوات	سنة	الأول (ب)
—	—	٣ سنوات	٣ سنوات	الثاني (أ)
—	٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	الثاني (ب)
—	٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	الثالث (أ)
٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	الثالث (ب)
٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	الثالث (ج)
٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	—	الرابع (أ)
٣ سنوات	٣ سنوات	٣ سنوات	—	الرابع (ب)
٣ سنوات	٣ سنوات	—	—	الخامس (أ)
٣ سنوات	٣ سنوات	—	—	الخامس (ب)
٣ سنوات	٣ سنوات	—	—	السادس (أ)
٣ سنوات	٣ سنوات	—	—	السادس (ب)

(المادة الثالثة)

يرقى شاغلو الوظائف الكتابية والفنية بالدرجة الخامسة المعينون قبل العمل بأحكام قانون الخدمة المدنية المشار إليه والمستوفون مدة بینية لا تقل عن خمس سنوات حتى ٢٠٢٢/٦/٣٠ إلى المستوى الوظيفي الرابع (ب).

(المادة الرابعة)

يستحق الموظف المرقى اعتباراً من ٢٠٢٢/٧/١ ، الأجر الوظيفي المقرر للوظيفة المرقى إليها ، أو أجره السابق مضافاً إليه علاوة ترقية بنسبة (٥٪) من هذا الأجر الوظيفي أيهما أكبر محسوبة على أجره في ٢٠٢٢/٦/٣٠ .
ويستحق شاغل إحدى وظائف المستويات الوظيفية التالية من غير الوظائف القيادية والإدارة الإشرافية ، ومضى على شغله لذلك المستوى الوظيفي ثلاث سنوات حافز بنسبة (٥٪) من أجره الوظيفي في ٢٠٢٢/٦/٣٠ بحد أدنى مبلغ ١٠٠ جنيه وبحد أقصى ١٥٠ جنيهًا شهريًا :

الوظائف	المستويات الوظيفية
التخصصية	- كبير (الشاغليها قبل العمل بقانون الخدمة المدنية) .
	- الأول (أ) (تكراري) .
الكتابية والفنية	- كبير (الشاغليها قبل العمل بقانون الخدمة المدنية) .
	- الأول (أ) .
الحرفية	- الدرجة الأولى (الشاغليها قبل العمل بقانون الخدمة المدنية) .
	- الثاني (أ) .
الخدمة المعاونة	- الثالث (أ) .

(المادة الخامسة)

الترقيات طبقاً لأحكام هذا القرار وقتية ، وتتم بالنسبة لمن توافرت فيهم الشروط ولم يتوافر فيهم مانع من موانع الترقية في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية ولائحته التنفيذية المشار إليها حتى ولو زال المانع أو توافرت الشروط بعد هذا التاريخ .

(المادة السادسة)

تكون الترقية وفقاً لأحكام هذا القرار باستخدام المستويات الوظيفية أو الدرجات الممولة والشاغرة المدرجة بنهاية استماراة موازنة وظائف الوحدة عن طريق إعادة التوزيع والتمويل الذاتي ، بحسب الأحوال ، وفي حالة عدم توافر مستويات أو درجات ممولة وشاغرة يتم تمويل الوظائف المرقى إليها خصماً على الاحتياطي العام بموازنة الباب الأول وفقاً للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة والتأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية ، على أن يوضح عدد المستفيدين في كل مستوى وظيفي ومجموعة وظيفية ونوعية ، ويرسل مقترن الوحدة في هذا الشأن إلى الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة لإعمال شئونه .

(المادة السابعة)

تتولى كل وحدة اتخاذ اللازم نحو الخصم بالتكاليف المترتبة على تنفيذ هذا القرار خصماً على الاعتمادات المدرجة بالباب الأول بموازنتها وفقاً للتأشيرات العامة للموازنة العامة للدولة والتأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢ ، وفي حالة عدم كفايتها يتم الرجوع إلى وزارة المالية لإعمال شئونها .

(المادة الثامنة)

تصدر السلطة المختصة قرار الترقية طبقاً للقواعد السابقة تحت مسؤوليتها في ضوء ما هو ثابت لديها بملفات خدمة الموظفين .

(المادة التاسعة)

يُصدر رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة القواعد التنفيذية لهذا القرار .

(المادة العاشرة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية ، ويُعمل به من اليوم التالي لتاريخ نشره .

صدر في ٢٠٢٢/٦/٢٢

رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة

أ.د/ صالح عبد الرحمن أحمد

طبعت بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

رئيس مجلس الإدارة

محاسب/ أشرف إمام عبد السلام

رقم الإيداع بدار الكتب ٢٦٨ لسنة ٢٠٢٢

٩٠٩ - ٢٠٢٢/٦/٢٦ - ٢٠٢١/٢٦١٥.

